

الفرقاء: مشروع جونستون بصدد حوض الأردن

إسرائيل، الأردن، سوريا، لبنان

جونستون بلان* Johnston Plan

إن خطة وادي الأردن التي تقوم حكومات إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن بدراستها حالياً هي وليدة أربعة وعشرين شهراً من المفاوضات المفصلة والمضنية بين ممثلي تلك الحكومات والممثل الشخصي لرئيس الولايات المتحدة إيريك جونستون. بالمقارنة مع هذا الأمر، لم تكن تلك الخطة التي اقترحها السفير جونستون في تشرين الثاني / نوفمبر 1955 سوى تصميم لفكرة ما. وقد تم صقل الفكرة الأساسية لتشكيل خطة نهائية وذلك من خلال مناقشات مع رسميين وخبراء وتقنيين من البلدان العربية وإسرائيل. وتم تقديم العديد من التسويات والتنازلات. وقد ركزت الإقتراحات التي طرحها كلا الطرفين على نقاط عدة. وكانت النتيجة تطوير خطة من أجل تنمية وادي نهر الأردن والتي يعتبرها الطرفان عادلة وعملية ومبررة إقتصادياً.

«مدارات غربية»

في الواقع، أبلغ السفير جونستون في أيلول / سبتمبر 1955 بأن هذه الخطة مقبولة، من الناحية التقنية، بالنسبة لجميع الدول الأربع المعنية. مع ذلك، فقد طلبت البلدان العربية وقتاً إضافياً من أجل دراسة مضامين هذه الخطة من الناحية السياسية. ويمكن تلخيص الفقرات الرئيسية في الخطة، كما هي قائمة حالياً، بما يلي:

1- التخزين

أ- خزان القرعون

ترتأي الخطة بناء سد على نهر اليرموك قرب القرعون يبلغ ارتفاعه 126 متراً من أجل تجميع 300 مليون متراً مكعباً من المياه للري، وحوالي 150 مليون كيلوواط من الطاقة الكهربائية في السنة. في البدء، تم اقتراح بناء سد يبلغ علوه 47 متراً، كفيل بتخزين 47 مليون متراً مكعباً من المياه، في نهر اليرموك في وادي خالد مع الإفتراض بأن 550 مليون متراً مكعباً من مياه اليرموك ستخزن في بحيرة طبريا. غير أنه خلال المفاوضات، أصبح واضحاً بأن هذه الخطة، على

* المبعوث الشخصي للرئيس الأميركي والذي قدّم خطة متكاملة حول المياه وطريقة توزيعها بين دول حوض الأردن وعرفت بمشروع جونستون.

ترجمة: منار درويش

الرغم من توافقها وأهداف الري، لا تلبى متطلبات الدول العربية من الطاقة الكهربائية ومن التخزين الآمن لمياه الري التابعة لها.

وفيما خص سوريا، وكذلك الأردن، فإن حجتهما التي تقول ببناء سد أضخم من أجل توليد أكبر كمية ممكنة من الطاقة الكهربائية كان أمراً مقنعاً، وكذلك كانت حجة البلدان العربية التي تقضي بوضع أكبر كمية من المياه الضرورية لري محاصيلها تحت السيطرة المباشرة للدول العربية.

وقد أوضح المهندسون، آخذين هاتين الحجتين بعين الإعتبار، بأن بناء سد بارتفاع 128 متراً على نهر اليرموك، كما هو مقرر الآن، سيكون مبرراً لجهة الإستقرار الإقتصادي والعملائية في آن واحد. وتترك الخطة للعرب الخيار بزيادة ارتفاع وقدرة سد القرعون إذا ما رغبوا في القيام بهذا الأمر على نفقتهم الخاصة. وتتساءل الولايات المتحدة حول صوابية أو ضرورة القيام بهذا الأمر. ولكن كان هناك ميل للإجماع على أن الإمتياز يجب أن تحتفظ به البلدان المعنية مباشرة. مع ذلك، ونظراً لارتباطها المالي الخاص بالمشروع، وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة للتشديد على ضرورة أن تقوم الدول العربية باتخاذ موقف حازم حيال هذه المسألة في غضون الخمس سنوات المقبلة وذلك قبل المباشرة بإقامة التمديدات والتجهيزات المرتبطة باستخدام بحيرة طبريا.

ب- بحيرة طبريا

وقد أقرت كل خطة اقترحت في السنوات الأخيرة لتنمية وادي نهر الأردن بفاعلية بحيرة طبريا كاحتياطي لتخزين مياه النظام النهري. وتقضي الخطة بالإستفادة من تلك المميزات من أجل تخزين دفق المياه في فترة الفيضان التي لا يمكن حفظها في مكان آخر لهدف اقتصادي. وفي سنوات الفيضان، سوف تتخطى مياه نهر اليرموك المتدفقة قدرة أي خزان على تخزين المياه، سواء أنشئ في القرعون أو في أي مكان آخر على النهر. وسوف تذهب ملايين الأمتار المكعبة من المياه سدئاً ما لم تمسك المياه الفائضة وتخزن من أجل الإستفادة منها عند الحاجة في فترات إنخفاض دفق مياه الأنهار، إن هذه المياه أساسية وضرورية تماماً من أجل ري الأراضي العربية كاملة. إذ أن مياه النهر التي تفيض خارج أوقات الفيضان لا تسد حاجة هذه البلدان من المياه. فإذا لم يتم تخزين مياه الفيضان، سوف تقل إمكانية البلدان العربية في الحصول على المياه من هذا الوادي.

نظرياً، قد يتم بناء سد ثان على اليرموك تحت سد القرعون من أجل تلقي

سوف تذهب ملايين الأمتار المكعبة من المياه سدئاً ما لم تمسك المياه الفائضة وتخزن من أجل الإستفادة منها عند الحاجة في فترات إنخفاض دفق مياه الأنهار.

وإمساك المياه الفائضة. غير أن تكاليف بناء خزانين قد يدفع بالمشروع إلى ما وراء حدود العملانية الاقتصادية. أما الفارق النسبي بين التكلفة والأرباح سيكون غير مؤات من أجل جعل المشروع غير مبرر من الناحية الاقتصادية. وهذا صحيح نظراً لتوفر مساحة مناسبة للتخزين في الخزان الطبيعي لبحيرة طبريا.

لذلك، فإن الخطة تتوقع تخزين المياه الفائضة لنهر اليرموك في بحيرة طبريا. وعلى مر السنوات، سوف يصل معدل المياه الفائضة إلى ما يقارب الـ 80 مليون متراً مكعباً في السنة. وقد تبين بأن بحيرة طبريا تتطلب مساحة تقارب الـ 300 مليون متراً مكعباً من أجل تخزين المياه وذلك لتلقي الكميات الدافقة سنوياً وإشباع حاجتها من المياه للري. سيؤمن هذا المشروع للبلدان العربية مساحة تفوق الكمية المذكورة عند الحاجة. وسوف يتم تحويل تدفقات مياه اليرموك التي تنبع من القرعون إلى الـ adasiya لتصل عبر مجرى يؤدي إلى بحيرة طبريا. وبسبب الحاجة إلى ري الوادي المنخفض، ستطلق المياه عبر مجرى آخر يؤدي إلى نقطة مناسبة على قناة الغور الشرقي في الأردن وذلك انطلاقاً من المصب الجنوبي للبحيرة. وسوف تسجل كمية المياه المخزنة في البحيرة لصالح نهر الأردن، إذا جاز التعبير، بواسطة مقاييس أوتوماتيكية تحت إشراف الشركة المراقبة للمياه watermaster. وسوف يتم تحديد الكمية الإجمالية للمياه التي تدخل البحيرة خلال أي وقت. كما سيسجل أوتوماتيكياً أي كمية تسحب من هذا الرصيد تحت إشراف الـ watermaster. وستنظم عملية سحب المياه فصلياً لتلبي حاجات نظام الري في الوادي المنخفض. وهكذا ستطلق الكمية الإجمالية للمياه التي تدخل البحيرة من نهر اليرموك على مر السنوات نحو الأردن تحت إشراف محايد عند الحاجة. لن تتعرض مياه نهر اليرموك المخزنة في البحيرة للتبخر أو لخسائر أخرى.

وتقضي الخطة بتأمين المساحة الكاملة لتخزين المياه المطلوبة لسد حاجات الري في الأردن وذلك من خلال إنشاء خزان للقرعون تبلغ سعته 300 مليون متراً مكعباً على نهر اليرموك ومن خلال استخدام ما يقارب 300 مليون متراً مكعباً من قدرة التخزين في بحيرة طبريا. أما قدرة المخزون المتبقية من المياه الموجودة في البحيرة والتي تقارب الـ 700 مليون متراً مكعباً سوف تكون متوفرة لإسرائيل.

ج- الاستخدام المؤجل لمياه طبريا

تتوقع الخطة تأجيل استخدام المياه لخمس سنوات وذلك قبل تخزين المياه

سوف يتم تحويل تدفقات مياه اليرموك التي تنبع من القرعون إلى الـ adasiya لتصل عبر مجرى يؤدي إلى بحيرة طبريا.

العربية في بحيرة طبريا. وهذا الأمر يتلاءم والمخطط الطبيعي لبرنامج التنمية الشامل ولن يتضمن تأجيلات إضافية خلال فترة استكمال الخطة.

عند انتهاء مهلة الخمس سنوات، سوف يشيد مجلس الهندسة Engineering Board المحايد بضرورة تخزين مياه اليرموك المتدفقة في بحيرة طبريا، أو إذا ما أمكن إيجاد خزان في مكان آخر يكون أكثر إقتصادياً وأكثر عملائية. وللتوصل إلى هذا الإقرار، سوف يكون على المجلس أن يستند إلى متطلبات الأراضي من الري في وادي نهر الأردن المنخفض. سوف يكون هذا القرار نهائياً وسوف تكون البلدان العربية وإسرائيل ملتزمة مسبقاً بالقبول به.

د- نهر الحاصباني

وفي مسعى للإعتراف بمصلحة لبنان في زيادة نسبته من الأراضي المروية، يتضمن المشروع مخططاً عاجلاً من أجل الحصول على بيانات حول استخدام الأراضي والمياه في الخزان المائي الذي يمد نهر الحاصباني بالمياه. سوف تتكفل الولايات المتحدة بدفع 250 ألف دولار تكلفة هذا المخطط. وهكذا فإن المعلومات التي آلت إليها الخطة سوف تستخدم من أجل الإقرار بضرورة بناء سد لتخزين المياه على الحاصباني وذلك للتأكد من أن كمية المياه المخصصة للأراضي اللبنانية قد تتوفر في الوقت الحالي. وسوف ينتظر صدور نتائج المخطط من أجل اتخاذ القرار حول نوع وحجم السد المطلوب. وسوف يباشر في بناء التجهيزات الضرورية كجزء من برنامج تنمية وادي نهر الأردن ككل.

٢- التوزيع

ما أن تخزن مياه الوادي، يجب نقلها، بطريقة مضبوطة، إلى الأراضي الواجب ريها. لذلك، تقتضي الخطة وضع الإمدادات الرئيسية التالية:

أ- سد لتحويل المياه من ال adasiya من أجل تغذية قناة الغور الشرقي وإذا لزم الأمر من أجل تحويل فائض المياه المتدفقة إلى بحيرة طبريا وإيصالها فيما بعد إلى نهر الأردن.

ب- شبكة قنوات رئيسية في الأردن تتضمن:

١- قناة الغور الشرقي التي تمتد من ال adasiya جنوباً حتى البحر الميت.

٢- إنشاء مئذنة أو بنية أخرى من أجل نقل المياه من الغور الشرقي إلى

الغور الغربي.

٣- قناة الغور الغربي التي تتغذى من المئذنة.

٤- قناة تغذية تمتد من بحيرة طبريا حتى قناة الغور الشرقية.

في مسعى للإعتراف بمصلحة لبنان في زيادة نسبته من الأراضي المروية، يتضمن المشروع مخططاً عاجلاً من أجل الحصول على بيانات حول استخدام الأراضي والمياه في الخزان المائي الذي يمد نهر الحاصباني بالمياه.

٥- قناة تمتد من ال adasiya حتى بحيرة طبريا من أجل إمساك وتخزين فائض مياه اليرموك المتدفقة في البحيرة.

ج- نظام توزيع يصل المياه من قنوات الغور الرئيسية إلى المزارع.

د- نباتات لضخ المياه من أجل رفع المياه إلى الأراضي التي تقع فوق قنوات الغور الرئيسية.

هـ- نباتات صغيرة مولدة على القنوات الرئيسية من أجل تأمين الكهرباء للضخ. لن تقوم منشآت الطاقة هذه ببيع فائض الطاقة وإنما سيكون من شأنها فقط ضخ المياه نحو الأراضي الممتدة فوق القناة.

و- مصانع رئيسية للتصريف من أجل إزالة المياه والأملاح الفائضة من الأراضي المروية.

ز- القيام بأعمال رقابة وتنظيم على بحيرة طبريا إذا ما استخدمت البحيرة من أجل تخزين فائض مياه اليرموك المتدفقة.

ح- إنشاء بنية وقناة جديدتين لتحويل المياه من نهر الأردن إلى مزرعة -botei- في سوريا تولدان معاً 50 كيلواط من الطاقة الكهربائية عوضاً عن الطاقة المائية.

ط- إنشاء بنية لتحويل المياه شمالي بحيرة طبريا من أجل السماح لإسرائيل بسحب المياه من نهر الأردن الأعلى.

ي- شبكة قنوات رئيسية تمتد من هذا النهر الأعلى إلى الأراضي المفترض ربيها في مرتفعات الجليل.

ك- إنشاء قناة قصيرة تمتد من بحيرة طبريا إلى أسفل الجانب الغربي من النهر من أجل ري الأراضي في منطقة بيسان في إسرائيل.

٣-توزيع حصص المياه

يقر القانون الدولي بأن كل دولة خاضعة لنظام نهري دولي تملك الحق في الحصول على جزء من المياه. غير أنه ما من مبدأ واحد مصادق عليه في الإجمال ينص على ماذا يجب أن يكون تقسيم المياه قائماً.

وقد تم تبني المبدأ الأساسي في الخطة الحالية من أجل تأمين ما يكفي من المياه للدول العربية من أجل تلبية حاجات جميع الأراضي التي من المحتمل ربيها كما أن تقسيم المياه في الخطة الحالية يأتي مكماً لهذا الهدف.

وفي الاقتراح الأساسي الذي تم طرحه خلال مناقشات جرت منذ سنتين، لم

يقر القانون الدولي بأن كل دولة خاضعة لنظام نهري دولي تملك الحق في الحصول على جزء من المياه. غير أنه ما من مبدأ واحد مصادق عليه في الإجمال ينص على ماذا يجب أن يكون تقسيم المياه قائماً.

يتم اتخاذ أي قرار بشأن منح لبنان حصة من المياه وذلك لنقص في المعلومات الهندسية. وقد عملت اللجنة التقنية العربية على تأمين معلومات حول حاجات لبنان من المياه مطالبةً بحصة تقدر بـ 35 مليون متراً مكعباً من نهر الحاصباني. وقد جرى قبول هذه الكمية كاملة في الخطة.

إن التقديرات الأولية للمناقشات لم تأخذ بعين الإعتبار إمكانية توسيع رقعة المناطق القابلة للري في مزارع Boteira في سوريا كما لم تتوفر المعلومات المناسبة في ذلك الوقت حول آفاق الري في نهر بانياس وعلى نهر اليرموك. وقد طالبت اللجنة التقنية العربية بحصص مياه لسوريا تقدر بـ 20 مليون متراً مكعباً من بانياس و 22 ميم من نهر الأردن لري Boteira و 90 ميم من نهر اليرموك لري الراضي السورية الواقعة على ذلك النهر. وتم إدراج جميع هذه الحصص في الخطة.

أما حصة المملكة الأردنية فهي مبنية على أساس مسح شامل لتصنيف الأراضي وعلى تحديد علمي لكمية المياه المطلوبة. هذا وقد تم توظيف شركتي هندسة أميركيتين شهيرتين وهما Harza Engineering company و 77 Mi chael Baker Jr., Inc من قبل الحكومة الأردنية من أجل إجراء مسح كامل لـ 943 ألف دنم من الأراضي الأردنية داخل الوادي. وتعد هذه المعايير أقل قيمة، إلى حد ما، من تلك المتعارف عليها في الولايات المتحدة وقد تم إدراج بلدان أخرى في هذا المسح نظراً لحاجة الأردن الملحة للمياه من أجل ري الأراضي الزراعية، وقدرة المزارع العربي على زرع محاصيله، على مر التاريخ، في ظل الظروف المعاكسة. وفي حين أفضى هذا الأمر إلى تضمين بعض الأراضي التي لم تعتبر، بطبيعة الحال، ملائمة للزراعة، تبين أن 520 ألف دنم تقريباً صالحة للزراعة. إنطلاقاً من هذا العدد الإجمالي الذي يقارب 520 الف دنم، خصصت الخطة 8 في المئة من هذه المساحة للأراضي التي يمكن أن تستخدم لإنشاء الطرقات، والقنوات، ومصارف المياه، والمنازل والمنشآت الزراعية، إلخ. وكذلك للأراضي التي لم تحرث من قبل لأسباب إجتماعية مثل موت أو غياب المزارع، والمناوبة بين المحاصيل، إلخ. هذا وبلغت حاجة الأردن الإجمالية من المياه 720 ميم في السنة وذلك بعد الأخذ بعين الإعتبار الـ 8 في المئة وبالإستناد إلى صيغ معيارية وإلى نموذج معقول للحصاد. ومن هذه الكمية يمكن لـ 243 ميم أن تتأتى من الأودية والسدود المحلية. أما نهر اليرموك فيستطيع أن يؤمن 77 ميم وذلك بعد أن يخصص 90 ميم لسوريا على اليرموك الأعلى و 25 ميم لإسرائيل لاستخدامها في مثلث اليرموك- الأردن، و 14 ميم للتبخّر، وخسارات أخرى من خزان

عملت اللجنة التقنية العربية على تأمين معلومات حول حاجات لبنان من المياه مطالبةً بحصة تقدر بـ 35 مليون متراً مكعباً من نهر الحاصباني. وقد جرى قبول هذه الكمية كاملة في الخطة.

اليرموك، أما ال 100 ممم التي يحتاجها الأردن فسوف تنبع من نهر الأردن الأعلى. وستضمن الخطة هذه الكمية.

نظراً لحقوق الإستهلاك التي أسست منذ زمن طويل في المنطقة المعروفة بمثلث الأردن - اليرموك، سوف تتلقى إسرائيل 25 ممم كحصتها السنوية من نهر اليرموك. بالإضافة إلى ذلك، سوف تتلقى إسرائيل كامل تدفقات نهر الأردن وذلك بعد عمليات تحويل المياه المشار إليها اعلاه، لصالح لبنان وسوريا وتسليم 100 ممم من المياه سنوياً إلى المملكة الأردنية.

بناءً على ذلك، سوف تتلقى الدول العربية الثلاث ما يقارب 61 في المئة، وإسرائيل 39 في المئة من إجمالي المياه المتوفرة في النظام النهري.

ولكن، هناك عامل تقني يؤثر على عملية تقسيم المياه ألا وهو الحاجة إلى ضمان أن المياه في النظام ككل تخضع لمعيار من الملوحة قابل للإستخدام والسماح لأكبر كمية من المياه بأن تستهلك. وفي الوقت الذي يستخدم فيه كل من لبنان وسوريا وإسرائيل المزيد والمزيد من التدفقات الطبيعية لنهر الأردن الأعلى، سوف تنخفض كمية المياه التي تبلغ بحيرة طبريا. حينها، ستصبح مياه البحيرة أكثر ملوحة ذلك لأنه تم تغذيتها جزئياً من عدد من الينابيع المالحة ولأن ما يقارب 300 ممم من المياه على سطح البحيرة هي عرضة سنوياً للتبخر. لذلك ترتأي الخطة إمكانية تجميع بعض تلك الينابيع المحيطة بالبحيرة ومنعها من التدفق داخلها بهدف ضمان ملوحة البحيرة ضمن حدود يصلح معها استعمال المياه. وإذا ما تهيأت الظروف لجعل هذا الأمر مرغوباً به، ستقترح الخطة بأن يكون أكثر من 15 ممم من هذه المياه المالحة التي تم تحويلها جزءاً من ال 100 ممم المخصصة إلى الأردن من نهر الأردن الأعلى.

٤- الإشراف

تقترح الخطة إنشاء مجلس هندسة حيادي إلى جانب الشركة المراقبة للمياه watermaster بهدف الإشراف على عملية النظام المائي وتفيد الفرقاء بالخطة. وسيتألف مجلس الهندسة من ثلاثة من كبار المهندسين الذين ستم اختيارهم من ضمن لائحة يعدها الأمين العام للأمم المتحدة. وستقوم إسرائيل باختيار واحد من هؤلاء المهندسين. وبما أنه تم اختيارهما من اللائحة المقترحة، من المنتظر أن يؤدي هذان المهندسان مهامهما كمهندسين وليس كممثلين أو ناطقين باسم الأطراف التي اختارتهما. وهكذا فإن هذين المهندسين سوف يقومان، بدورهما، باختيار الثالث الذي سيكون بمثابة رئيس مجلس الإدارة. وأحدًا من أعضاء

تقترح الخطة إنشاء
مجلس هندسة حيادي
إلى جانب الشركة المراقبة
للمياه watermaster
بهدف الإشراف على
عملية النظام المائي وتفيد
الفرقاء بالخطة.

مجلس الهندسة أو ال watermaster لن يكون قومياً لجهة أي دولة عربية أو إسرائيل أو يكون تحت إمرتهم.

سوف يضطلع مجلس الهندسة ببعض المهام التي نصت عليها الخطة. وسوف يكون عليه مراجعة التصاميم الهندسية للبنى التحتية ومشاريع أخرى تتضمن برنامج التنمية الكامل، وذلك من أجل ضمان عدم تعارض مخططات البنى التحتية والمشاريع مع تطبيق الإتفاق حول تحويل وتوزيع المياه وحول عملائية نظام نهر الأردن داخل الإطار المقبول للخطة. كما سينشئ نماذج لسحب مياه النظام النهري وإطلاقها وتسليمها.

سوف يقوم مجلس الهندسة بتعيين مراقب على المياه watermaster التي تتضمن وظائفه المنصوص عليها عمليات تسليم وسحب المياه وجميع تسهيلات القياس والضبط. وسيقوم بالحسابات المطلوبة المرتبطة بإطلاق مياه نهر الأردن من بحيرة طبريا. وسوف يحافظ على السجلات الضرورية وسيرفع التقارير الضرورية المرتبطة بعملائية النظام. والأهم من هذا كله، أنه سيتخذ الخطوات الضرورية، في حال إنذار بانتهاك الخطة، من أجل تعزيز التقيد بالخطة أو تصحيح الإنتهاك.

وكما هو مشار أعلاه، فإنه من خلال إنشاء نماذج الدفع المحدد وتسهيلات القياس والضبط، سيكون من السهل جداً في الواقع إستباق أو كشف انتهاك للخطة. وبما أن ال watermaster لن يعيق الوصول إلى جميع مخططات المشروع وجميع نقاط المياه، سيكون من المستحيل على أي دولة ان تقوم بتحويل غير مرخص له أو سري لأي كمية من المياه. وإن النظام المقترح حول توزيع المياه سيوضع موضع التنفيذ تلقائياً وعلى نطاق واسع إذا ما جوبه أي إيقاف عملي أو كلي لتدفق المياه من قبل الأردن لمثلث اليرموك. وكذلك فإن العكس صحيح.

ومع إقامة مخططات مناسبة لتحويل المياه وآليات ضرورية أخرى للرقابة المادية، ومع إنشاء نماذج دفع تضمن الكشف السريع للإنتهاكات، لن يكون هناك من داع لتأليف جهاز رقابي متعدد وكلي الوجود. وسوف يكون النظام الرقابي، كما هو مطروح الآن في الخطة، فعالاً وإقتصادياً، وسيضمن الحيادية المطلقة والحازمة، وسوف يتخطى، بالحد الأدنى الممكن، مهام وسلطات الحكومات المعنية وذلك بفضل الإجراءات التنفيذية هذه وقدرة ال watermaster على اللجوء إلى الأمم المتحدة باعتبارها الملاذ الأخير. وتنص الخطة على أن واجبات مجلس الهندسة وال watermaster المحددة وحقوقها ومسؤولياتها

سيكون من المستحيل على أي دولة ان تقوم بتحويل غير مرخص له أو سري لأي كمية من المياه. وإن النظام المقترح حول توزيع المياه سيوضع موضع التنفيذ تلقائياً وعلى نطاق واسع إذا ما جوبه أي إيقاف عملي أو كلي لتدفق المياه من قبل إسرائيل.

ستتضح تفصيلاً من خلال اتفاق تابع يتم بحثه مع الدول العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى سواءً من قبل الولايات المتحدة أو وسطاء آخرين. وسيجنب النظام الرقابي المطروح في الخطة وقوع الحاجة بالإتصال أو التفاوض المباشر بين الدول العربية وإسرائيل.

الصيغة عن خطة جونستون التي طرحت على إسرائيل في 5 تموز/ يوليو 1955.

1- إنعقدت نقاشات، منذ نيسان وحتى تموز من العام 1955، في واشنطن بين ممثلي الحكومة الإسرائيلية والسفير جونستون حول تنمية وادي نهر الأردن.

2- الهدف من هذه المذكرة هو إعلان تفاهم بين الفريقين حول الشروط الأساسية للخطة التي قد تكون مقبولة إذا ما طرحت أمام إسرائيل. إن هذه الصيغة متوقفة على مصادقة حكومة إسرائيل عليها.

3- ما من فقرة في هذه الصيغة يمكن أن تترجم على أنها إتفاق من قبل الحكومة الإسرائيلية أو السفير جونستون، فهي ليست نهائية وتتطلب المزيد من التبسيط والأهلية.

4- من الواضح أن هذا التفاهم رهن بعقد تسويات مادية ترضي الطرفين.

5- إن مياه نهر الأردن واليرموك ستخزن وتنظم بواسطة الخزانات ومنشآت القياس والضبط التي ستقام على نهر اليرموك ومن خلال فاعلية بحيرة طبريا كخزان للمياه.

6- من أجل تحديد بدقة أكثر العملانية الاقتصادية والهندسية لاستخدام بحيرة طبريا أو المواقع البديلة خارج إسرائيل من أجل تخزين فائض مياه اليرموك المتدفقة والإستخدام الأمثل للمخازن المحتملة لتلك المياه، تم تأجيل البت بأربعة قرارات نهائية حول استخدام بحيرة طبريا أو المواقع البديلة. من الواضح....

7- سوف يقوم مجلس الهندسة باتخاذ القرار النهائي بشأن هذه المسألة خلال العام 1960. وخلال اتخاذه هذا القرار، على المجلس أن يأخذ بعين الإعتبار خلال الستة أشهر الأولى متطلبات وادي الأردن من المياه والإمدادات الإضافية الموجودة بداخله وكذلك العملانية الاقتصادية في استخدام بحيرة طبريا أو المواقع البديلة لتخزين فائض مياه اليرموك المتدفقة. يجب على المجلس، في سياق الإعتبارات الأنفة الذكر، إستشارة إسرائيل والأردن وسوريا وتلقي تعليقات واعتبارات كهذه قد تود هذه الدول طرحها.

8- على مجلس الهندسة الإشارة إلى الحاجة في تخزين مياه اليرموك في بحيرة

إن مياه نهر الأردن واليرموك ستخزن وتنظم بواسطة الخزانات ومنشآت القياس والضبط التي ستقام على نهر اليرموك ومن خلال فاعلية بحيرة طبريا كخزان للمياه.

طبريا، وسوف توفر الحكومة الإسرائيلية القدرة التخزينية للمياه في البحيرة كما هي محددة من قبل المجلس على ألا تتعدى الـ 300 مسم وستعاون في مجال تنفيذ قرار المجلس.

9- سوف يتم إدراج إعلان في الإتفاق مع الولايات المتحدة ينص على عدم استخدام إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن لفقرات الإتفاق كقاعدة من أجل دعاو إقليمية أو مطالبات بضبط الحدود أو تصحيحها، أو مطالبات بالمشاركة بعملية الرقابة على أية عناصر من نظام نهر الأردن داخل حدود دول مشاركة أخرى. وإن هذا الإعلان الذي لن يضر بأي من الحقوق والواجبات التي أخذتها الدول المعنية على عاتقها في ظل هدنة شاملة، سيضمن بأن الدول المذكورة ستحجم عن تنفيذ شروط إتفاق الهدنة أو هذا الإتفاق بهدف التضارب مع عملانية الإتفاق الآخر.

الإشراف

10- يجب أن يتم تأليف مجلس هندسة بهدف استعراض المهام التالية:

أ- مراجعة التصاميم الهندسية لبنيات تحويل المياه ومخططات المشاريع الأخرى على نهر الأردن ونهر اليرموك وبحيرة طبريا على أن تستخدم تلك الأخيرة كخزان من أجل تخزين فائض تدفقات مياه اليرموك من أجل ضمان أن كل بنية من هذه البنيات ومخططات المشاريع الأخرى لن تتعارض مع تنفيذ هذا الإتفاق.

ب- إعداد الدراسات الضرورية وإصدار القرارات تحت الفقرة السابعة بهذا الخصوص.

ج- تعيين مراقب على المياه كما هو مطلوب في الفقرة 11

د- إنشاء نماذج الدفق المحددة لعمليات سحب المياه، وإطلاقها وتسليمها كما هو واضح في الفقرة 13، وفقاً للإجراءات المتفق عليها.

هـ- إقامة الإجراءات من أجل حساب كميات المياه التي تطلق من بحيرة طبريا وتحديد نماذج الدفق المحدد، على أن تستخدم هذه البحيرة لتخزين فائض مياه اليرموك المتدفقة طبقاً للفقرة 15.

و- الإضطلاع بمهام أخرى يتفق عليها.

يجب أن يتألف مجلس الهندسة من ثلاثة مهندسين، تقوم إسرائيل باختيار واحد منهم والآخر تختاره الدول العربية المشاركة من ضمن لائحة تعدها هيئة متفق عليها. ويقوم المهندسان اللذان تم اختيارهما بتعيين الثالث كرئيس لمجلس

سوف يتم إدراج إعلان في
الإتفاق مع الولايات
المتحدة ينص على عدم
استخدام إسرائيل ولبنان
وسوريا والأردن لفقرات
الإتفاق كقاعدة من أجل
دعاو إقليمية أو مطالبات
بضبط الحدود أو
تصحيحها.

الإدارة. وإذا ما توافق الفرقاء والأنظمة الأخرى على تعيين مراقبين على المياه، فيمكن أن يبطل عمل مجلس الهندسة.

11- يجب تعيين مراقب على المياه مؤدياً المهام التالية:

أ- الإشراف على عمليات تسليم وسحب المياه المحددة في الفقرة 11 في ما تلا وكذلك جميع عمليات التحويل والمنشآت القياس والضبط المطلوبة للقيام بتلك العمليات.

ب- إجراء الحسابات المطلوبة المتعلقة بعمليات إطلاق المياه ونماذج الدفع المحددة من بحيرة طبريا على أن تستخدم هذه الأخيرة كخزان لمياه اليرموك وذلك وفقاً للإجراءات المتفق عليها.

ج- إعداد المدونات والحفاظ عليها كما هو متفق عليه.

د- نقل معلومات إلى الدول المشاركة قائمة على أساس المدونات المرتبطة بعمليات نظام نهر الأردن وذلك خلال فترات منتظمة من الوقت منصوص عليها.

هـ- إتخاذ الإجراءات المناسبة في حال انتهاك أو إنذار بانتهاك الخطة وذلك طبقاً للإجراءات المتفق عليها.

و- القيام بمهام أخرى يتفق عليها.

ستمنح الحكومات المشاركة ال watermaster التعاون الكامل في تنفيذ واجباته المنصوص عليها. كما عليه أن يفسح المجال أمام جميع مخططات المشاريع خلال القيام بواجباته وذلك على جميع نقاط موارد المياه.

12- إن واجبات مجلس الهندسة وال watermaster المحددة ووظائفهما

والإمتيازات اللاتي يتمتعان بها وكذلك التفاصيل المتعلقة بالمكافآت، والصيانة والتكاليف والمتطلبات الإدارية يجب أن تدرج في اتفاق يتم بحثه مع الدول المشاركة.

توزيع المياه

13- تم الإتفاق على العمليات السنوية لسحب وإطلاق المياه:

أ- من بانياس: سحب أكثر من 20 ممم من قبل سوريا.

ب- من الحاصباني: سحب أكثر من 35 ممم من قبل لبنان.

ج- من نهر الأردن: تسليم إسرائيل لأكثر من 22 ممم من المياه إلى سوريا لري مزارع boteiha.

د- من بحيرة طبريا: تسلّم إسرائيل المملكة الأردنية 100 ممم من نقطة

ستمنح الحكومات المشاركة ال watermaster التعاون الكامل في تنفيذ واجباته المنصوص عليها. كما عليه أن يفسح المجال أمام جميع مخططات المشاريع خلال القيام بواجباته وذلك على جميع نقاط موارد المياه.

محددة جنوب البحيرة. إن تسليم الكمية المتفق عليها سيتم عند حصول تدفقات متواصلة وفقاً لبرامج موسمية يحددها المجلس تحت الفقرة العاشرة (ج).

هـ- من اليرموك: سحب أكثر من 90 ممم من قبل سوريا وتسليم الأردن 40 ممم إلى إسرائيل.

15- يطالب المجلس بتخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا وفقاً للفقرتين 6 و8. وستسلم إسرائيل المياه إلى المملكة الأردنية عند نقطة يتفق عليها إلا في حال تخطي القدرة التخزينية المتفق عليها. وتتم عملية التسليم على مراحل خلال تدفقات المياه المحددة وفقاً للإجراءات المتفق عليها.

16- إن بنيات التحويل الأساسية الإسرائيلية ستقام عند جسر banat ya hoove أو بجانيه أما تلك الخاصة بالمملكة الأردنية ستقام عند ال acasiya أو بجانيها.

17- توافق إسرائيل، كتعهد إضافي ومؤقت، على توفير كمية إضافية من المياه للمملكة الأردنية لا تتعدى ال 75 ممم سنوياً خلال الفترة ما بين عقد التفاهم الأخير بين السفير جونستون والدول المعنية وتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 1960. وسيقوم مجلس الهندسة بتحديد حجم التدفقات لعمليات التسليم سنوياً بعد تشاوره مع إسرائيل وسيشير إلى أن موارد المياه في الأردن غير كافية للقيام بعملية الري.

من الواضح بأن أي إتفاق نهائي سيتضمن شروطاً قانونية مرضية بالنسبة إلى إسرائيل من أجل وضع صفة مؤقتة للإلتزام في هذه الفقرة وكذلك من أجل تجنب دعاو محتملة قد ترفعها الأردن من أجل الإبقاء على هذا الإلتزام.

ملاحظات

وقد تم توضيح الفقرتين السادسة والسابعة من خلال تعهد منفصل قام به ممثلو إسرائيل.

وقد أعلن ممثلو إسرائيل عن رغبتهم في التوصل إلى تفاهم سابق لتقرير جونستون حول الموارد المالية (الفقرة الرابعة).

كما أعلنوا عن رغبتهم بحل مسألتين اثنتين وذلك قبل صدور تقرير جونستون. وسوف يقومون، وفقاً لذلك، باتخاذ التحفظات المناسبة على المسودة المذكورة أعلاه في حال قيام العرب بسحب مياه اليرموك من بحيرة طبريا عند رغبتهم بذلك، وإذا ما أقيمت المنشآت جنوب البحيرة، وذلك من أجل التوصل السريع لتفاهم مع الأطراف المعنية يكون في مصلحة النظام عند استخدام بحيرة طبريا كخزان لمياه اليرموك.

أي إتفاق نهائي سيتضمن شروطاً قانونية مرضية بالنسبة إلى إسرائيل من أجل وضع صفة مؤقتة للإلتزام في هذه الفقرة وكذلك من أجل تجنب دعاو محتملة قد ترفعها الأردن من أجل الإبقاء على هذا الإلتزام.

نسخة عن خطة وادي نهر الأردن (11 تشرين الأول / أكتوبر 1955)

٢ التخزين

1- سيتم ضبط مياه نهر الأردن في بحيرة طبريا. وسيتم تخزين مياه نهر اليرموك وضبطها بواسطة خزان تبلغ قدرته التخزينية 300 م3م، يقام على نهر اليرموك، وإذا ما دعت الحاجة بواسطة بحيرة طبريا.

2- من أجل تحديد بدقة أكثر العملانية الإقتصادية والهندسية لاستخدام بحيرة طبريا أو المواقع البديلة بهدف تخزين فائض مياه اليرموك المتدفقة، سينفذ برنامج البناء على مراحل بحيث يعتمد إلى إرجاء التخزين الفعلي لمياه اليرموك في بحيرة طبريا لفترة خمس سنوات.

3- سيقوم مجلس الهندسة باتخاذ القرار النهائي بهذا الخصوص خلال الستة أشهر الأولى من عام 1960. وعند اتخاذه هذا القرار، على المجلس أن يأخذ بعين الاعتبار متطلبات وادي نهر الأردن المنخفض من المياه، وكذلك العملانية الإقتصادية في استخدام بحيرة طبريا أو المواقع البديلة لتخزين فائض مياه اليرموك المتدفقة. يجب على المجلس، في سياق الإعتبارات الأنفة الذكر، إستشارة حكومات الدول المعنية وتلقي تعليقات واعتبارات كهذه قد تود هذه الدول طرحها.

4- وبإشارة مجلس الهندسة إلى الحاجة لتخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا، ستعتمد الحكومة الأردنية إلى استخدام هذه القدرة التخزينية في البحيرة بحسب ما يراه المجلس ضرورياً على ألا تتعدى كمية المياه ال 300 م3م. كما أنها ستتعاون في مجال تطبيق قرار المجلس. مع ذلك، إذا ما كان على حكومة الأردن أو حكومتا الأردن وسوريا سوياً القيام باستعدادات أكيدة لإنشاء خزان بديل، بوسائلهما الخاصة، يضمن عدم هدر المياه، سيعلم المجلس موافقته على قرار الحكومة الأردنية.

5- من أجل حفظ مياه نهر الحاصباني المخصصة للبنان واستخدامها، سيتم إنشاء خزانات، على نهر الحاصباني، لري أراضي وادي الحاصباني في لبنان إذا ما أبدت الحكومة اللبنانية رغبتها بذلك.

الإشراف

6- يجب أن يتم تأليف مجلس هندسة بهدف استعراض المهام التالية:

أ- مراجعة التصاميم الهندسية لبنيات تحويل المياه ومخططات المشاريع الأخرى على نهر الأردن ونهر اليرموك وبحيرة طبريا على أن تستخدم تلك

من أجل حفظ مياه نهر الحاصباني المخصصة للبنان واستخدامها، سيتم إنشاء خزانات، على نهر الحاصباني، لري أراضي وادي الحاصباني في لبنان إذا ما أبدت الحكومة اللبنانية رغبتها بذلك.

الأخيرة كخزان من أجل تخزين فائض تدفقات مياه اليرموك من أجل ضمان أن كل بنية من هذه البنيات ومخططات المشاريع الأخرى لن تتعارض مع تنفيذ هذا الإتفاق.

ب- إعداد الدراسات الضرورية وإصدار القرارات تحت الفقرة الثالثة بهذا الخصوص.

ج- تعيين مراقب على المياه كما هو مطلوب في الفقرة السابعة.

د- إنشاء نماذج الدفع المحددة لعمليات سحب المياه، وإطلاقها وتسليمها كما هو واضح في الفقرة 11، وفقاً للإجراءات المتفق عليها بين مجلس الهندسة والدول المعنية.

هـ-؟؟؟

و- الإضطلاع بمهام أخرى يتفق عليها.

يجب أن يتألف مجلس الهندسة من ثلاثة مهندسين، تقوم إسرائيل باختيار واحد منهم والآخر تختاره الدول العربية المشاركة من ضمن لائحة تعدها هيئة متفق عليها. ويقوم المهندسان اللذان تم اختيارهما بتعيين الثالث كرئيس مجلس الإدارة. لا يجب على أي عضو في مجلس الهندسة أو في ال watermaster أن يكون منحازاً أو موظفاً لدى أي من الدول المعنية.

7- يجب أن تضطلع ال watermaster الذي تم تعيينه، وفقاً للفقرة السادسة، بالمهام التالية:

أ- الإشراف على عمليات تسليم وسحب المياه المحددة في الفقرة 10 في ما تلا وكذلك جميع عمليات التحويل والمنشآت القياسية والتنظيمية المطلوبة للقيام بتلك العمليات.

ب- إجراء الحسابات المطلوبة المتعلقة بعمليات إطلاق المياه ونماذج الدفع المحددة من بحيرة طبريا على أن تستخدم هذه الأخيرة كخزان لمياه اليرموك وذلك وفقاً للإجراءات المتفق عليها.

ج- إعداد المدونات والحفاظ عليها كما هو متفق عليه وطبقاً للفقرة الثامنة.

د- نقل معلومات إلى الدول المشاركة قائمة على أساس المدونات المرتبطة بعمليات نظام نهر الأردن وذلك خلال فترات منتظمة من الوقت منصوص عليها.

هـ- إتخاذ الإجراءات المناسبة في حال انتهاك أو إنذار بانتهاك الخطة وذلك طبقاً للإجراءات المتفق عليها.

يجب أن يتألف مجلس الهندسة من ثلاثة مهندسين، تقوم إسرائيل باختيار واحد منهم والآخر تختاره الدول العربية المشاركة من ضمن لائحة تعدها هيئة متفق عليها.

و- القيام بمهام أخرى يتفق عليها.

ستمنح الحكومات المشاركة ال watermaster التعاون الكامل في تنفيذ واجباته المنصوص عليها. كما عليه أن يفسح المجال أمام جميع مخططات المشاريع خلال القيام بواجباته وذلك على جميع نقاط موارد المياه. في المقابل، يجب ألا تمتد مسؤولياته إلى تنمية موارد المياه محلياً من دون الإسهام في نظام المياه الدولي.

8- إن واجبات مجلس الهندسة وال watermaster المحددة ووظائفها والإمتيازات التي يتمتعان بها وكذلك التفاصيل المتعلقة بالمكافآت، والصيانة والتكاليف والمتطلبات الإدارية يجب أن تدرج في اتفاق إضافي يتم بحثه مع الدول المشاركة.

9- لا يجب أن تشكل شروط هذه الخطة قاعدة من أجل دعاوى إقليمية أو مطالبات بضبط الحدود أو تصحيحها، أو مطالبات بالمشاركة بعملية الرقابة على أية عناصر من نظام نهر الأردن داخل حدود دول مشاركة أخرى. ومن دون المس بأي من الحقوق والواجبات التي أخذتها الدول المعنية على عاتقها في ظل هدنة شاملة، سيضمن بأن الدول المذكورة ستحجم عن تنفيذ شروط إتفاق الهدنة أو هذا الإتفاق بهدف التضارب (التعارض- التصادم) مع عملائية الإتفاق الآخر.

III- توزيع المياه

13- تم الإتفاق على العمليات السنوية لسحب وإطلاق المياه:

أ- من بانياس: سحب أكثر من 20 ممم لسوريا.

ب- من الحاصباني: سحب أكثر من 35 ممم للبنان.

ج- من نهر الأردن: سحب أكثر من 22 ممم من المياه إلى سوريا لري مزارع

boteira.

د- من بحيرة طبريا: تسلم إسرائيل المملكة الأردنية 100 ممم من المياه من نقطة محددة جنوب البحيرة. إن تسليم الكمية المتفق عليها سيتم عند حصول تدفقات متواصلة وفقاً لبرامج موسمية يحددها المجلس تحت الفقرة السادسة (ج). يجب أن تكون ال 85 ممم من هذه الكمية من النوعية ذاتها الموجودة في البحيرة في إطار الشروط الطبيعية للإستهلاك. أما ال 15 ممم الباقية يمكن أن تصدر من الينابيع المالحة المحيطة بالبحيرة، والتي يعتبر استخدامها ضرورياً لتفادي زهاب المياه سدىً. في المقابل، لا يجب، بأي حال من الأحوال، أن تحتوي

ستمنح الحكومات المشاركة ال watermaster التعاون الكامل في تنفيذ واجباته المنصوص عليها. كما عليه أن يفسح المجال أمام جميع مخططات المشاريع خلال القيام بواجباته وذلك على جميع نقاط موارد المياه.

تلك المياه أكثر من 2500 جزيئات في المليون من الكلور.

هـ- من اليرموك : سحب أكثر من 90 مسم من قبل سوريا وتسلم الأردن 25 مسم إلى إسرائيل .

11- يطالب المجلس بتخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا وفقاً للفقرات 2،3 و4. وستسلم إسرائيل المياه إلى المملكة الأردنية عند نقطة يتفق. وتتم عملية التسليم على مراحل خلال تدفقات المياه المحددة وفقاً للإجراءات المتفق عليها وتحت إشراف ال watermaster وذلك حين صدور قرار المجلس .

12- باستثناء عمليات السحب والتسليم المذكورة أعلاه، ستوفر مياه نهر اليرموك للمملكة الأردنية من أجل الاستخدام غير المشروط ومياه نهر الأردن لإسرائيل من أجل الاستخدام غير المشروط .

المنشآت الخاصة بتحويل وتوزيع المياه

13- من أجل تقسيم حصص المياه، ستتم عمليات توزيع مياه النظام النهري والاستخدام التام لها بالتوافق مع المنشآت السابقة لتخزين المياه وتحويلها وإيصالها وغيرها من المنشآت لصالح الدول العربية وذلك على الشكل التالي :

أ- إقامة سد لتخزين المياه على الحاصباني بالإضافة إلى أعمال الري الضرورية لاستخدام 35 مسم من المياه طبقاً لشروط الفقرة الخامسة

ب- إنشاء بنية تحويل جديدة وقناة تمتد من نهر الأردن حتى مزارع -kotei ha.

ج- إستبدال منشآت الطاقة المائية الموجودة على قناة مزارع -botieha بمنشآت مولدة تؤمن 50 كيلوواط من الطاقة الكهربائية.

د- إقامة سد من أجل إنشاء خزان بسعة 300 مسم على نهر اليرموك من أجل أعمال الري، وتوليد الطاقة الكهربائية والأمان .

هـ- إقامة سد لتحويل المياه قرب ال .acasiya.

و- شبكة قنوات رئيسة تتضمن :

1- قناة الغور الشرقي تمتد من ال acasiya جنوباً حتى البحر الميت.

2- متعباً وبنية أخرى من أجل إيصال المياه عبر نهر الأردن من الغور الشرقي إلى الغور الغربي .

3- قناة الغور الغربي التي تتغذى من المتعب .

4- قناة تغذية تمتد من بحيرة طبريا وحتى نقطة التقائها مع قناة الغور الشرقي .

باستثناء عمليات السحب والتسليم المذكورة أعلاه، ستوفر مياه نهر اليرموك للمملكة الأردنية من أجل الاستخدام غير المشروط ومياه نهر الأردن لإسرائيل من أجل الاستخدام غير المشروط .

5- قناة تمتد من ال *acasiya* حتى بحيرة طبريا، لحفظ وتخزين مياه اليرموك المتدفقة في البحيرة إذا ما دعت الحاجة.

ز- نظام لتوزيع المياه لإيصال المياه من قنوات الغور الرئيسي وحتى المزارع.

ح- نباتات تضخ المياه من أجل رفع المياه إلى الأراضي التي تقع فوق قنوات الغور الرئيسي.

ط- نباتات مولدة على القنوات والأودية الرئيسية من أجل تأمين الطاقة للضخ.

ي- منشآت رئيسية من أجل تصريف المياه وإزالة المياه والأملاح الفائضة من الأراضي المروية.

ك- ضبط المياه في بحيرة طبريا والقيام بأعمال الرقابة إذا ما استخدمت لتخزين مياه اليرموك المتدفقة.